



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

تعميم رقم (28 / 2025)

إلى كافة مؤسسات الإقراض المتخصصة العاملة في فلسطين
التاريخ: الأحد، 23 تشرين الثاني، 2025

الموضوع: نتائج عملية التقييم الوطني لمخاطر جرميتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب

إنطلاقاً من دور سلطة النقد في المحافظة على الاستقرار المالي في فلسطين والحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعطفاً على قرار مجلس الوزراء الموقر بالمصادقة على تقرير تحديث التقييم الوطني لمخاطر جرميتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاستراتيجية الوطنية والقطاعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المستجيبة لنتائج التقرير، وإحاقاً لورش العمل التي تم خلالها اطلاع مؤسسات الإقراض المتخصصة على نتائج عملية التقييم لمخاطر الجرميتين على المستوى الوطني والقطاعي. مرفق طيه نتائج عملية التقييم الوطني لمخاطر جرميتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مشيرين الى أن النتائج أظهرت ما يلي:

■ تقييم مخاطر الجرميتين على المستوى الوطني على النحو التالي:

الجرمة	درجة المخاطر
غسل الأموال	متوسط إلى مرتفع
تمويل الإرهاب	منخفض إلى متوسط

■ تقييم مخاطر الجرميتين على مستوى قطاع الإقراض المتخصصة على النحو التالي:

الجرمة	درجة المخاطر
غسل الأموال	منخفض
تمويل الإرهاب	منخفض

وبهدف تعزيز الجهود الرامية إلى إنجاح تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمعالجة أوجه القصور والضعف الناتجة عن عملية التقييم الوطني، تؤكد سلطة النقد مجدداً على ضرورة استمرار اتخاذ الإجراءات والتدابير الفاعلة لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبما يشمل:



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

1. تعزيز تبني وتطبيق النهج القائم على المخاطر RBA، وإجراء تحديث لتقييمات المخاطر الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع الأخذ بعين الاعتبار:
 - التهديدات ونتائج عملية التقييم الوطني للمخاطر، والتقييمات القطاعية، وتقييم المخاطر بالاستناد لعوامل الخطر الرئيسية المرتبطة بـ(العملاء، والمنتجات والخدمات، وقنوات التوزيع، والبعد الجغرافي).
 - وضع السياسات واتخاذ التدابير والضوابط الملائمة لإدارة تلك المخاطر وتخفيفها، ومراقبة تنفيذ هذه الضوابط وتعزيزها وفق مقتضيات الحال.
 - تحديث سياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أساس تقييمات المخاطر وبما يتوافق مع متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
2. تعزيز حوكمة وفعالية وظيفة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الشركة، والعمل على تعزيز استقلالية وكفاءة عملها، وتقييم مدى حاجة الوظيفة لموارد إضافية كافية لضمان القيام بالمهام المناطة بها وتحسين مخرجات أعمالها.
3. تطبيق مبدأ المسائلة والشفافية على مستوى خطوط الدفاع الثلاث، وعدم التهاون في تطبيق لوائح عقوبات إدارية وقانونية متناسبة وراعية بحق الموظفين المخالفين أو غير الممتثلين لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واعتمادها وفق الأصول.
4. تعزيز إبلاغ الجهات المختصة وإقامة الدعاوى على الموظفين الذين يقومون بارتكاب أو المساعدة في ارتكاب جريمة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو أي من الجرائم الأصلية، وتزويد قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى سلطة النقد بتفاصيل ومستجدات الدعاوى التي تم رفعها على الموظفين لدى الجهات المختصة.
5. زيادة فعالية رصد الأنشطة والعمليات المشبوهة وتحسين جودة وكمية ونوعية تقارير الاشتباه المرفوعة لوحدة المتابعة المالية، وذلك من خلال:
 - تطوير الأنظمة المساندة لعملية الرقابة المستمرة وتطوير السيناريوهات وتحديثها بشكل مستمر بما يتواءم مع أنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهديدات المرتبطة بها.



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

▪ استمرار تطوير وتعزيز قدرات العاملين وتأهيلهم للحصول على الدورات والشهادات اللازمة بما يمكن من مواكبة الأساليب والأنماط المستجدة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

6. استمرار تعزيز الآليات والضوابط وتهيئة الأنظمة لخدمة المتطلبات التالية:

- توفير وتطوير سيناريوهات آلية تأخذ بعين الاعتبار أنماط جرمي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، واستخراج التنبيهات الآلية والكشوفات الرقابية المرتبطة بالعملاء والخدمات المقدمة.
- تصنيف مخاطر العملاء بالاستناد لعوامل الخطر المرتبطة بهم.
- الفحص والاستعلام الآلي على قوائم الحظر والتجميد.
- تعليق تنفيذ أي عمليات مالية لأشخاص مدرجين أو مشتبه بإدراجهم على قوائم العقوبات أو القوائم الداخلية لمؤسسة الإقراض، وذلك لحين التحقق ومعالجة التنبيهات وتوثيق ذلك.

7. توفير آليات وبرامج تخدم الاستعلام عن أطراف المعاملات المالية على قوائم العقوبات الدولية والمحلية، ومتابعة تحديث قوائم العقوبات من مصادرها بشكل فوري وتقديم التغذية العكسية للجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن دون تأخير، واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة للحد من أية مخاطر محتملة. بالإضافة لتطبيق الرقابة الثنائية على عمليات الفحص والاستعلام.

8. تحسين تطبيق إجراءات وضوابط تعيين الموظفين والتحقق من معايير النزاهة وأخلاقيات العمل، وذلك بما يخدم عدم السماح بتعيين أو استمرار تعيين موظفين يشتبه أو يثبت ارتباطهم أو إدانتهم بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية، أو أن يكون أي منهم مدرجاً على قوائم العقوبات أو مرتبطاً بأخبار سلبية قد تضر بمؤسسة الإقراض.

9. تعزيز إجراءات إبلاغ قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى سلطة النقد بأية أحداث أو مخاطر تشغيل تتعرض لها مؤسسة الإقراض، وعلى سبيل المثال لا الحصر: الأحداث المتعلقة بالاحتيال والسطو والسرقة والاختلاس وإساءة الائتمان وتعطل الأنظمة.

10. استمرار رفع الوعي لدى الموظفين والزبائن بأساليب الاحتيال المالي الإلكتروني وسبل الوقاية منها، والعمل على إعداد بروشورات توعوية ونشرها داخل فروع مؤسسة الإقراض وأجهزة التواصل الاجتماعي لها.



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

11. تكليف المدقق الخارجي بإجراء تقييم سنوي على بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتخاذ الإجراءات والتحسينات اللازمة لتعزيز البيئة ومعالجة نقاط الضعف الواردة في تقرير المدقق الخارجي.

12. تحديد وتقييم كافة المخاطر المرتبطة بأي خدمات أو منتجات أو أنظمة جديدة بما يشمل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك قبل إطلاقها أو طرحها، على أن يتم العمل على وضع الضوابط والتدابير اللازمة لإدارة وتخفيف المخاطر وتوثيق ذلك.

مع التأكيد على ضرورة تزويد قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدينا خلال أسبوعين من تاريخه بخطة العمل والجدول الزمني للمعالجة والتطبيق.

مجموعة الرقابة
سلطة النقد الفلسطينية

نسخة:

- السادة/ اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحترمون.
- السادة/ وحدة المتابعة المالية المحترمون.

نتائج عملية التقييم الوطني لمخاطر جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب

فيما يلي أبرز مخرجات عملية تحديث نتائج عملية التقييم الوطني والقطاعي لمخاطر جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدولة فلسطين:

القسم الأول: ملخص نتائج تقييم مخاطر غسل الأموال على المستوى الوطني.

تم تقييم تهديدات غسل الأموال في دولة فلسطين بمستوى (متوسط إلى مرتفع)، علماً أن هذه التهديدات تتركز بكونها تهديدات محلية، وفيما يلي تقييم مستوى التهديدات المرتبطة بالجرائم الأصلية:

مستوى التهديد	تفاصيل الجريمة	الجريمة
مرتفع	تتركز بجرائم الفساد المدرة للأموال التالية (من الأكثر تهديداً إلى الأقل): التزوير واستعمال سندات مزورة، والاختلاس، والكسب غير المشروع، والرشوة، وإساءة استعمال السلطة، وإساءة الائتمان، والاستثمار الوظيفي.	الفساد
مرتفع	التهرب الضريبي والجمركي	الجرائم الضريبية
متوسط إلى مرتفع	تتركز بالجرائم المدرة للأموال: التنمية والزراعة والتجارة والترويج	جرائم المخدرات
متوسط إلى مرتفع	يقترن عادة بجرائم أخرى مثل الفساد وتزوير فواتير مقاصة، ويتركز على التزوير	التزوير
متوسط إلى مرتفع	تتركز على السرقات الكبيرة التي ينتج عنها متحصلات جرمية كبيرة، وتستثني الأخذ والنشل.	السرقه
متوسط إلى مرتفع	تتركز بشكل أساسي في الإيهام بمشروع كاذب، وبشكل أقل الاحتيال الإلكتروني ¹ .	الاحتيال
متوسط	إساءة الائتمان في القطاع الخاص بكافة مكوناته.	إساءة الائتمان

فيما تم تقييم نقاط ضعف مكافحة غسل الأموال المتبقية على المستوى الوطني بمستوى (متوسط)، ويُعزى ذلك إلى عاملين أساسيين: الأول يرتبط بتقييم نقاط الضعف المتبقية على مستوى القطاعات بمستوى (متوسط) بناءً على تحليل نقاط ضعف مكافحة غسل الأموال على مستوى 11 قطاعاً مختلفاً كما هو موضح أدناه. أما العامل الثاني، فهو تقييم القدرة على مكافحة غسل الأموال على المستوى الوطني بمستوى (متوسط)، وذلك استناداً إلى تحليل مفصل لـ 22 متغيراً مرتبطاً بقدرة الدولة على مكافحة غسل الأموال.

¹ ملاحظة هامة: ازداد تحديد الاحتيال الإلكتروني مؤخراً لا سيما منذ بداية العام 2024م، وبالتالي فإن هذا لم ينعكس في التقييم الوطني للمخاطر الذي تناول الفترة 2017-2023م.

نتائج عملية التقييم الوطني لمخاطر جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب

القسم الثاني: ملخص نتائج تقييم مخاطر غسل الأموال على المستوى القطاعي.

تم الاستناد في تقييم مخاطر غسل الأموال لكل قطاع على درجات التهديد ونقاط الضعف والأهمية النسبية:

القطاع	درجة التهديد	نقاط الضعف	درجة المخاطر
المصرفي	مرتفع	متوسط	متوسط إلى مرتفع
الصيرفي	مرتفع إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى مرتفع
	منخفض إلى متوسط		منخفض إلى متوسط
الإقراض المتخصص	منخفض	منخفض	منخفض
الدفع الإلكتروني	منخفض إلى متوسط	منخفض إلى متوسط	منخفض إلى متوسط
الأوراق المالية (الوساطة المالية)	متوسط إلى مرتفع	متوسط	متوسط
التأمين	منخفض	منخفض	منخفض
التأجير التمويلي	منخفض	منخفض	منخفض
المحامين	متوسط	متوسط	متوسط
تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	متوسط إلى مرتفع	متوسط إلى مرتفع	متوسط إلى مرتفع
المحاسبين	منخفض	متوسط	منخفض
العقاري	مرتفع	متوسط إلى مرتفع	مرتفع
	منخفض		منخفض

القسم الثالث: ملخص نتائج تقييم مخاطر غسل الأموال على مستوى قطاع الإقراض المتخصص.

تم تقييم مخاطر غسل الأموال في قطاع الإقراض المتخصص بمستوى (منخفض)، ويعتمد ذلك على نتائج تقييم تهديدات غسل الأموال في هذا القطاع بمستوى (منخفض)، ونقاط ضعف مكافحة غسل الأموال المتبقية في القطاع بمستوى (منخفض).

القسم الرابع: ملخص نتائج تقييم مخاطر تمويل الإرهاب على المستوى الوطني

تم تقييم درجة مخاطر جريمة تمويل الإرهاب على المستوى الوطني بمستوى (منخفض إلى متوسط)، حيث تم تقييم تهديدات تمويل الإرهاب في دولة فلسطين بمستوى (منخفض إلى متوسط).

وفيما يلي التهديدات المرتبطة بجريمة تمويل الإرهاب:

المنظمة	مستوى التهديد
عصابات المستعمرين	متوسط إلى مرتفع
الحالات المنفردة	منخفض إلى متوسط
التنظيمات الإرهابية الممتدة	منخفض

نتائج عملية التقييم الوطني لمخاطر جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تم تقدير نقاط ضعف مكافحة تمويل الإرهاب على المستوى الوطني بمستوى (منخفض إلى متوسط)، وهذا ناتج عن كون القدرة على مكافحة تمويل الارهاب على المستوى الوطني تقدر بمستوى (متوسط الى مرتفع). بينما كانت نقاط الضعف المتبقية على المستوى القطاعي تقدر بمستوى (منخفض الى متوسط).

القسم الخامس: ملخص نتائج تقييم مخاطر تمويل الإرهاب على المستوى القطاعي

تتراوح نتائج تقييم مخاطر تمويل الإرهاب على مستوى القطاعات ما بين "منخفض" الى "متوسط منخفض"، وذلك وفقاً للجدول التالي:

مخاطر تمويل الإرهاب على المستوى القطاعي			
القطاع	درجة التهديد	نقاط الضعف المتبقية	درجة المخاطر
المصرفي	منخفض الى متوسط	منخفض الى متوسط	منخفض إلى متوسط
الصيرفي	منخفض الى متوسط	منخفض الى متوسط	منخفض إلى متوسط
الإقراض المتخصص	منخفض	منخفض	منخفض
الدفع الالكتروني	منخفض	منخفض	منخفض
الأوراق المالية (الوساطة المالية)	منخفض	منخفض	منخفض
التأمين	منخفض	منخفض	منخفض
التأجير التمويلي	منخفض	منخفض	منخفض
تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	منخفض إلى متوسط	منخفض	منخفض إلى متوسط
المحامين	منخفض إلى متوسط	منخفض	منخفض
قطاع العقارات	منخفض إلى متوسط	منخفض	منخفض إلى متوسط
المحاسبين	منخفض	منخفض	منخفض

ويوضح الجدول التالي معايير تقييم تهديدات تمويل الإرهاب على مستوى قطاع الإقراض المتخصص:

المتغير	مستوى التقييم
التهديدات الناتجة عن أنماط تمويل الإرهاب	منخفض
وجود أنماط/ حالات في الدولة (متعلقة بإساءة استخدام القطاع)	غير موجود
وجود أنماط/ حالات على مستوى العالم (متعلقة بإساءة استخدام القطاع)	غير موجود
التهديدات الناتجة عن العوامل الجغرافية والديموغرافية	منخفض
العوامل الجغرافية (خاصة بالقطاع)	غير موجود
العوامل الديموغرافية (خاصة بالقطاع)	غير موجود

نتائج عملية التقييم الوطني لمخاطر جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تعرض القطاع بتهديدات تمويل الإرهاب على المستوى الوطني	منخفض إلى متوسط
تهديد تمويل الإرهاب المحلي على المستوى الوطني	منخفض إلى متوسط
تهديد تمويل الإرهاب الصادر على المستوى الوطني	منخفض إلى متوسط
تهديد تمويل الإرهاب الوارد على المستوى الوطني	منخفض إلى متوسط
تهديد تمويل الإرهاب العابر على المستوى الوطني	غير موجود

تم تقييم نقاط ضعف مكافحة تمويل الإرهاب المتبقية في قطاع الإقراض المتخصص بمستوى (منخفض)، وذلك اعتماداً على المتغيرات التالية:

المتغير	قطاع الإقراض المتخصص
الحجم العام/ معدل دوران القطاع	منخفض
المعاملات/ العمليات الدولية الصادرة	غير موجود
المعاملات/ العمليات الصادرة إلى المواقع الجغرافية الأكثر خطورة	غير موجود
المعاملات/ العمليات الدولية الواردة	غير موجود
المعاملات/ العمليات الدولية الواردة من المواقع الجغرافية الأكثر خطورة	غير موجود
ملف تعريف قاعدة العميل	منخفض
مستوى النشاط النقدي	منخفض
استخدام الوكلاء والبايعين والوسطاء الآخرين	غير موجود
الملاءمة/ المنفعة لتمويل الإرهاب	منخفض